

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/3
6 February 2013
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة الموارد المائية
الدورة العاشرة
بيروت، 20-22 آذار/مارس 2013

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

**التقدم في تنفيذ المبادرة الإقليمية بشأن تطوير آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية
للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية
(MDG+ INITIATIVE)**

موجز

المبادرة الإقليمية بشأن تطوير آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المعنية بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية (مبادرة MDG+) هي نتيجة لسلسلة قرارات اعتمدها المجلس الوزاري العربي للمياه، وطلب فيها من الإسكوا الإشراف على إنشاء آلية للتنسيق الإقليمي تتولى تحسين عملية رصد مؤشرات إمدادات المياه والصرف الصحي ووضع التقارير عنها، وذلك بالتشاور مع الجمعية العربية لمراقف المياه، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، والمجلس العربي للمياه، والشبكة العربية للبيئة والتنمية.

وبما أن المؤشرات الحالية لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي متعلقة مباشرة بتحسّن الصحة العامة والحد من انتشار الأمراض، تبقى قاصرة عن إعطاء فكرة وافية حول مستوى توفر إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي بالتنوع الجيدة لجميع السكان. وفي عام 2010، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان مجموعة قرارات تركز فيها الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي حقاً من حقوق الإنسان. ويقاس الالتزام بهذا الحق على أساس معايير الكمية، والنوعية، والرضا، والتوفر، والكلفة. وكان من الضروري، وضع مؤشرات إضافية خاصة بالمنطقة تعطي صورة وافية عن وضع إمدادات المياه والصرف الصحي ومدى توفرها في البلدان العربية.

وقد اقترحت الإسكوا مؤشرات إضافية خاصة بالمنطقة وافق عليها المجلس الوزاري العربي للمياه وكلف الإسكوا بتنسيق المتابعة. وبناءً على ذلك، أعدت الإسكوا وثيقة المشروع ووضعت صيغة لاتفاق التمويل مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. وتعمل اللجنة والجمعية العربية لمرافق المياه على تنفيذ المشروع بالتعاون مع مجلس استشاري، وذلك بهدف وضع آلية إقليمية ذات طابع مؤسسي لرصد توفر إمدادات المياه والصرف الصحي في المنطقة العربية. والغاية من هذا المشروع هي بناء مخزون معرفي يؤمن البيانات والمعلومات والتحليلات اللازمة حول مدى توفر إمدادات المياه والصرف الصحي ونوعيتها في البلدان العربية. ومن المتوقع الاستناد إلى المؤشرات الإضافية لوضع تقارير كل سنتين حول التقدم في تحقيق غايات الأهداف الإنمائية المعنية بالمياه والصرف الصحي اعتباراً من عام 2013.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	4-1 مقدمة
<u>الفصل</u>		
4	12-5 أولاً- أساس المبادرة وولايتها
6	40-13 ثانياً- مبادرة MDG+
6	26-13 ألف- القيمة المضافة للمؤشرات الإضافية
10	29-27 باء- الأهداف
10	30 جيم- الإنجازات المتوقعة
12	31 دال- النتائج المتوقعة
12	39-32 هاء- نظم إدارة البيانات
15	40 واو- ملخص عن التقدم في تنفيذ المشروع
15	42-41 ثالثاً- الخطوات المقبلة

مقدمة

1- أدت الالتزامات الإنمائية التي عبر عنها قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية في عام 2000 إلى اعتماد ثمانية أهداف هي الأهداف الإنمائية للألفية، وقد ترسخت هذه الالتزامات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام 2002. ويجري رصد التقدم في تحقيق هذه الأهداف حتى عام 2015 بالاستناد إلى سلسلة من الغايات والمؤشرات الموضوعية لكل هدف. ويتضمن الهدف السابع المعني بكفالة الاستدامة البيئية ثلاثة مؤشرات للمياه، يُستخدم اثنان منها لرصد الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي (الجدول 1).

الجدول 1- كفاءة الاستدامة البيئية	
إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية	الغاية 7-ألف
المؤشر 5-7 نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة	
تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015 ^(*)	الغاية 7-جيم
المؤشر 8-7 نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب من مصدر محسن	
المؤشر 9-7 نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي من مرافق محسنة	

(* يُقاس التقدم في الحصول على الخدمات على أساس الأرقام المتوفرة عن السنة المرجعية 1990.

2- وقد أعيد التأكيد على أهمية حصول الجميع على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي من مصادر ومرافق محسنة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 292/64 المؤرخ 28 تموز/يوليو 2010، وقرار مجلس حقوق الإنسان 9/15 المؤرخ 30 أيلول/سبتمبر 2010. وتضمن القراران تأكيداً على اعتبار الحصول على مياه الشرب النظيفة والأمنة وخدمات الصرف الصحي حقاً من حقوق الإنسان.

3- والبرنامج المشترك لرصد إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) هو بمثابة آلية مؤسسية تتولى رصد الغاية 7-جيم المعنية بالحصول على مياه الشرب الآمنة والخدمات الأساسية للصرف الصحي. ومن أصل 357 مليون شخص في المنطقة العربية، يُقدّر عدد المحرومين من مياه الشرب النظيفة بحوالي 63 مليون (أي 18 في المائة)، وعدد المحرومين من خدمات الصرف الصحي بحوالي 83 مليون (أي 23 في المائة)⁽¹⁾. ومع أن عدداً من البلدان العربية قد حققت الغاية المعنية بالحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي ويحرز تقدماً نحو تحقيقها بحلول عام 2015، لا تزال بلدان أخرى تواجه تحديات كبيرة في تحقيق هذه الغاية من أسبابها النقص في الاستثمار وضعف القدرة المؤسسية. ويبين التحليل أن عدد السكان الذين يحصلون على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي هو أقل مما تبينه الأرقام.

4- ويبدو في الظاهر أن المؤشرات المعنية بالمياه والصرف الصحي تقيس مدى الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، غير أن التعمق في تعريف "المصادر المحسنة لإمدادات المياه" و"المرافق المحسنة لخدمات الصرف الصحي"، يبيّن أن المؤشرات ترتبط ارتباطاً مباشراً بتحسين الصحة العامة والحد من انتشار الأمراض. ولا تعطي هذه المؤشرات صورة واضحة عن مستوى توفر إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي للسكان ولا عن نوعيتها. فإذا كان 82 في المائة تقريباً من سكان المنطقة العربية يحصلون

(1) بالاستناد إلى البيانات المتوفرة عن عام 2010 في قاعدة بيانات برنامج الرصد المشترك. <http://www.wssinfo.org/data-estimates/table/>.

-4-

على المياه من مصادر محسنة، فهذا لا يعني أنهم يحصلون على المياه باستمرار، وبكميات كافية، وبال نوعية الصالحة للشرب⁽²⁾، والمؤشرات المتصلة بالغاية 7-جيم لا تقيس استمرارية إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي ولا نوعية الخدمة، بل تقيس مستوى الوصول إلى البنية التحتية. لذلك، كان من الضروري وضع مؤشرات خاصة بالمنطقة لقياس تأمين إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في البلدان العربية. ويمكن استخدام هذه المؤشرات الإضافية أيضاً لقياس التحسن في الحصول على إمدادات مياه الشرب النظيفة والأمنه وخدمات الصرف الصحي. وتحقيق هدف حصول الجميع على إمدادات المياه الآمنة وخدمات الصرف الصحي في إطار حقوق الإنسان سيبقى هدفاً إنمائياً إلى ما بعد عام 2015.

أولاً- أساس المبادرة وولايتها

5- المبادرة الإقليمية بشأن تطوير آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية (مبادرة MDG+) هي ثمرة سلسلة من القرارات، اعتمدها المجلس الوزاري العربي للمياه، وطلب فيها من الإسكوا الإشراف على وضع آلية للتنسيق الإقليمي تتولى تحسين رصد مؤشرات الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية، وذلك بالتشاور مع الجمعية العربية لمراقف المياه، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، والمجلس العربي للمياه، والشبكة العربية للبيئة والتنمية.

6- وقد أقرت لجنة الموارد المائية التابعة للإسكوا في دورتها التاسعة هذه المبادرة، وطلبت إلى الإسكوا تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذها، ولا سيما لبناء القدرات، وجمع البيانات، وحساب المؤشرات، وإدارة المعرفة.

7 - واستناداً إلى مجموعة من المعايير، أجريت مشاورات موسّعة شملت الحكومات والمؤسسات المعنية في المنطقة العربية، أقرت على أثرها مجموعة من المؤشرات في إطار المبادرة، وهي مبينة في الجدول 2.

الجدول 2- المؤشرات الإضافية للمياه والصرف الصحي

إمدادات المياه	الصرف الصحي
● استهلاك المياه	● كمية المياه المعالجة
● استمرارية الإمداد	● نوع المعالجة
● نوعية المياه	● إعادة الاستخدام
● بعد المصدر	● مجال إعادة الاستخدام
● نوع التعرف	● نوع التعرف
● تيسر الكلفة	● تيسر الكلفة

8- فالمؤشرات الإضافية الخاصة بإمدادات المياه تقيس استهلاك المياه، واستمرارية الإمداد، ونوعية المياه، والمسافة الفاصلة عن مصدر المياه، والأعباء المالية المترتبة على الحصول على المياه. أما المؤشرات الإضافية الخاصة بالصرف الصحي فتبين درجة حماية البيئة، وتشمل معالجة المياه العادمة، ونوع المعالجة، وإعادة استخدام المياه المعالجة، والأعباء المالية المترتبة على معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها. وقد

(2) المرجع نفسه.

بُذلت جهود للتوصل إلى مؤشرات مقارنة لإمدادات المياه والصرف الصحي، فاعتمدت مؤشرات مشتركة بين القطاعين، مع أن منهجية جمع البيانات والمعلومات اللازمة تختلف حسب خصائص كل قطاع. والمقصود من ذلك تسهيل عملية نشر المؤشرات والتدريب على تكوينها واستخدامها وتزويد الوزارات والمرافق المعنية بمعلومات جديدة وقابلة للمقارنة حول إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي يمكن الركون إليها في التخطيط المتكامل واتخاذ القرارات بشأن الاستثمار وتأمين الخدمات.

9- وبعد أن وضعت الإسكوا المؤشرات الإضافية، وناقشها الشركاء، وأقرتها اللجنة الفنية العلمية الاستشارية التابعة للمجلس الوزاري العربي للمياه، كان لا بد من العمل على إعداد منهجية موحدة ونسق موحد لتسهيل جمع البيانات الأولية والثانوية. واتخذ المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثانية المنعقدة في القاهرة في 2 تموز/يوليو 2010 قراراً دعا فيه الإسكوا إلى التنسيق مع الجمعية العربية لمرافق المياه، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، ومنظمة الصحة العالمية، والمجلس العربي للمياه، والشبكة العربية للبيئة والتنمية، لوضع نموذج يستند إلى المؤشرات والمعايير الموحدة لتنفيذ الهدف المعني بالمياه والصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية وإرسال النموذج إلى الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه في مهلة أقصاها 30 تشرين الأول/أكتوبر 2010⁽³⁾.

10- وفي مرحلة لاحقة، قدّمت الإسكوا المؤشرات ونموذج الاستثمارات إلى اللجنة الفنية العلمية الاستشارية التابعة للمجلس الوزاري العربي للمياه، ووضعت النموذج في صيغته النهائية بعد الأخذ بتعليقات المجلس. وخلال مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، المنعقد في شرم الشيخ في 19 كانون الثاني/يناير 2011، نوّه رؤساء الدول العربية بإعداد نموذج موحد لمؤشرات ومعايير تأمين إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في إطار من التعاون بين منظمات إقليمية ودولية، وذلك في سياق ما تبذله البلدان العربية من جهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

11- وقدّمت الإسكوا النموذج الموحد بصيغته النهائية إلى اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في دورتها الرابعة المنعقدة في الفترة من 24-26 نيسان/أبريل 2011. وأقر المجلس الوزاري العربي للمياه النموذج في دورته الثالثة المنعقدة يومي 15 و16 حزيران/يونيو 2011، وطلب من البلدان العربية تكليف جهات للتنسيق مع الإسكوا وسائر الشركاء في جمع البيانات وتحليلها تمهيداً لوضع التقرير الأول حول تقدّم البلدان العربية في تطبيق المؤشرات الإضافية بما يتماشى مع النموذج المنفق عليه. ودعا المجلس الإسكوا، والجمعية العربية لمرافق المياه، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، والمجلس العربي للمياه، والشبكة العربية للبيئة والتنمية، إلى الاتصال بمؤسسات التمويل الإقليمية والدولية. . . بهدف تأمين التمويل لتنفيذ أنشطة إنشاء نظام المعلومات وبناء القدرات وغيرها من الأنشطة المرتبطة بإعداد التقرير الأول. . . حول إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية. . . استناداً إلى المؤشرات والمعايير الواردة في النموذج الموحد المعتمد⁽⁴⁾.

12- وهكذا أطلقت المبادرة بناء على طلب من حكومات البلدان العربية بوضع آلية جديدة لرصد إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية وكتابة التقارير عنها، وذلك في مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والمجلس الوزاري العربي للمياه. وقد نص قرار المجلس الوزاري على أن

(3) المجلس الوزاري العربي للمياه، الدورة الثانية، القرار 18، الفقرة 1.

(4) المجلس الوزاري العربي للمياه، الدورة الثالثة، القرار 35، الفقرة 2.

تتولى الإسكوا مسؤولية إعداد المبادرة ووضعها حيز التطبيق، على أن يجري تنفيذها في إطار من الشراكة مع الجمعية العربية لمرافق المياه وبالتعاون مع مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، المجلس العربي للمياه، والشبكة العربية للبيئة والتنمية، ومنظمة الصحة العالمية، وذلك تحت إشراف المجلس الوزاري العربي للمياه.

ثانياً- مبادرة MDG+

ألف- القيمة المضافة للمؤشرات الإضافية

13- يستخدم برنامج الرصد المشترك تصنيف المرافق المحسنة وغير المحسنة للمياه والصرف الصحي الوارد في الجدول 3⁽⁵⁾.

الجدول 3- المصادر والمرافق المحسنة وغير المحسنة للمياه والصرف الصحي

المصادر المحسنة لإمدادات المياه	المصادر غير المحسنة لإمدادات المياه
(أ) التوصيلات للمنازل؛ (ب) حنفية عمومية؛ (ج) بئر؛ (د) مصادر المياه المحمية؛ • آبار أنبوبية؛ • آبار يدوية؛ (هـ) خزانات تجميع مياه الأمطار.	(أ) مصادر المياه غير المحمية: • عيون؛ • آبار يدوية؛ (ب) المياه السطحية؛ (ج) مياه الصهاريج؛ (د) المياه المعبأة ^(*) .
مرافق الصرف الصحي المحسنة	مرافق الصرف الصحي غير المحسنة
(أ) دورة مياه موصولة إلى: • شبكة الصرف الصحي؛ • خزان تحليل؛ • حفرة امتصاص؛ (ب) المراحيض المجهزة بأرضيات خرسانية؛ (ج) المراحيض المهواة؛ (د) المراحيض السمادية.	(أ) مرافق مشتركة؛ (ب) استخدام الوسائل التالية: • دورة المياه غير المجهزة بآبار خرسانية؛ • مراحيض الحفر غير المبلطة؛ • مراحيض بدلو؛ (ج) مراحيض معلقة؛ (د) لا مراحيض.

(*) تعتبر المياه المعبأة مصدراً محسناً لمياه الشرب عندما يكون هناك مصدر ثانوي محسن للمياه للاستخدامات الأخرى، كالنظافة الشخصية والظهو.

14- القيمة المضافة للمؤشرات الإضافية هي قدرتها على رصد نوعية الخدمات ومدى حماية البيئة. وفيما يلي شرح موجز للمؤشرات الإضافية التي تكمل المؤشرات الأساسية لبرنامج الرصد المشترك.

1- إمدادات المياه

15- يقيس مؤشر استهلاك المياه مجموع استهلاك المياه بالليتر لكل فرد في اليوم الواحد. ويوضح العلاقة بين الطلب على المياه العذبة المتاحة والطلب عليها للاستخدام المنزلي ويبين الحاجة إلى تأمين مصادر جديدة للمياه أو إعادة تخصيص المصادر المتوفرة للاستخدام المنزلي. وتتفاوت كميات المياه المستهلكة بين البلدان العربية وبين المدن والأرياف ضمن البلد الواحد. فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من استهلاك المياه 53 ليترًا تقريباً في عام 2008⁽⁶⁾ في موريتانيا و235 ليترًا تقريباً في المملكة العربية السعودية في عام 2006⁽⁷⁾. وفي الأرياف، يكاد نصيب الفرد لا يتجاوز 10 لترات من المياه للاستهلاك المنزلي في موريتانيا مقابل 100 ليتر للفرد في المملكة العربية السعودية.

16- ويصنّف مؤشر استمرارية الإمداد مستوى الخدمة التي يتلقاها المستهلكون بين مستمرة ومتقطعة. ويصنّف تقطع الخدمة ضمن أربع فئات، تأمين الخدمة لفترة ثلاثة إلى أربعة أيام في الأسبوع، ومرة في الأسبوع، ومرة في الأسبوعين، أو أقل. ويبين هذا المؤشر بطريقة غير مباشرة مدى الحاجة إلى دعم إمدادات المياه التي تصل إلى المنازل، أو الحاجة إلى مستوعبات التخزين في المنازل، وفي الحالتين أعباء مالية إضافية وأضرار تلحق بنوعية المياه. فالوضع صعب في بعض البلدان العربية كالأردن والسودان ولبنان وموريتانيا، حيث إمدادات المياه متقطعة. ومن العوامل التي تسهم في هذا الوضع تزايد الطلب على المياه من سكان المدن وتناقص الموارد المائية. ورصد تأمين المياه للمستهلكين واستهلاكها يساعد على استكشاف أسباب انخفاض مستوى الخدمة في المرافق، الذي يمكن أن يكون نتيجة لضعف القدرة على الإنتاج، وعدم الكفاءة في التشغيل، إضافة إلى عوامل أخرى مترابطة.

17- ويقيس مؤشر نوعية المياه نسبة السكان الذين يتلقون المياه النظيفة من المصدر عبر الشبكة الموصولة إلى المنازل أو عبر حنفية العموم. وتعتمد بلدان عربية عديدة على محطات المعالجة المركزية وشبكات التوزيع البعيدة لتأمين إمدادات المياه للمستهلكين. وتؤمن إمدادات المياه للمدن الكبرى مباشرة من مصادر تعتبر ذات نوعية جيدة، مع أن معدّات التعقيم لا تعمل دائماً كما يجب بسبب النقص في التمويل أو صعوبات فنية. ولا يقيس هذا المؤشر آثار عملية التعقيم على المستهلك، نظراً إلى ارتفاع تكاليف فحص المياه واختبارها، وللاعتقاد بأن تعقيم المياه من المصدر يؤمن الحماية اللازمة للمستهلك. وهذا بمثابة تحسن كبير مقارنة بالممارسة الراهجة، حيث لا تشمل عملية الرصد أي معلومات عن نوعية المياه. ومن المجدي توفر معلومات إضافية عن نوعية المياه، ولكن من الأفضل ترجيح القيمة المضافة لهذه المعلومات الإضافية على أساس الكلفة المترتبة على تأمينها. وهذا المؤشر المقترح الذي يحقق هدف تأمين معلومات وافية عن جودة المياه، يستوفي أيضاً معايير الكلفة المنخفضة.

Caroline Van Den Berg and Alexander Danilenko, 2011, *The IBNET Water Supply and Sanitation Performance Blue Book*, Washington D.C.: World Bank, p. 94. (6)

Walid A. Abderrahman, 2006, "Water Management in Arriyadh", *International Journal of Water Resources Development*, 22(2): 281. (7)

18- و يقيس مؤشر المسافة الفاصلة عن المصدر نسبة سكان المناطق الريفية الذين يحصلون على المياه من مصدر لا يبعد أكثر من 500 متر عن المنزل، ونسبة سكان المدن الذين يحصلون على المياه من مصدر لا يبعد أكثر من 30 دقيقة عن المنزل. ويوضح هذا المؤشر مدى الحاجة إلى تأمين مصادر إضافية للمياه في المناطق الريفية أو الاستثمار في شبكات إضافية لتوزيع المياه. والمعلومات التي يؤمنها هذا المؤشر ضرورية لتوجيه عملية صنع القرار أو لتحديد أولويات الاستثمار في قطاعي المياه والصرف الصحي.

19- ويميّز مؤشر تركيبة التعرفة بين التعرفة المقطوعة والتعرفة حسب الحجم ويؤدي بالتالي إلى تكوين فكرة وافية عن تيسر الكلفة. وعندما يُدعم هذا المؤشر ببيانات تقنية عن التسرب، يساعد في قياس الكفاءة في استخدام المياه، وفي تحديد مستويات الإنتاج والاستهلاك. ويمكن أن يكون لهذه المعلومات دور هام في تحديد ملامح السياسة الوطنية بشأن استعادة الكلفة. وحسب نوع التعرفة المعتمدة، يمكن لهذا المؤشر أن يكون بمثابة إشعار حول الاستدامة المالية الذاتية للمرافق التي تعنى بتأمين إمدادات المياه. فتسعير المياه حسب الحجم المستهلك يساعد في الحد من الإفراط في استخدام المياه ويشجع على الحفاظ عليها، ومتغيرات تسعير حجم المياه مشتركة بين العديد من البلدان العربية.

20- و يقيس مؤشر تيسر الكلفة كلفة المياه نسبة إلى الدخل. ويحسب بنسبة متوسط الكلفة الشهرية لإمدادات المياه إلى متوسط الدخل الشهري للأسرة. وفي عام 2010، جدّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة التأكيد على أن الحصول على المياه هو حق من حقوق الإنسان، وأن الحد الأدنى الكافي من إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي يجب تأمينه بكلفة متيسرة لأشد الفئات فقراً في المجتمع. وفي البلدان النامية، كثيراً ما يكون الفقراء غير موصولين بشبكة المياه العامة، ويدفعون الجزء الأكبر من دخلهم من أجل كمية قليلة ونوعية متدنية لا تتناسب مع ما يدفعونه من كلفة. وتيسر الكلفة للأسر المنخفضة الدخل هي قضية بالغة الأهمية في بعض البلدان العربية، حيث يُحتمل رفع التعرفة لتغطية تكاليف تشغيل مرافق المياه وصيانتها، أو لتمويل مشاريع إعادة تأهيل البنى التحتية أو لإنشاء بنى تحتية جديدة.

2- الصرف الصحي

21- يقيس مؤشر المياه المعالجة كمية المياه العادمة التي تخضع لمعالجة، ويعطي معلومات غير مباشرة عن مقدار التلوث الذي تتعرض له البيئة من جراء المياه العادمة غير المعالجة. والهدف من المؤشر هو تحديد كمية المياه العادمة التي تصرف من المنازل على مساحة تغطية معينة، وتتراوح عادة بين 80 و90 في المائة من كمية المياه المستهلكة. ونظراً إلى ارتفاع كلفة التأسيس والتشغيل والصيانة المترتبة على جمع المياه العادمة ومعالجتها، يختلف مستوى خدمات المياه العادمة كثيراً بين البلدان العربية. فارتفاع مستوى جمع المياه العادمة ومعالجتها هو نتيجة لعدة عوامل منها توفر الإمكانيات المادية والقوانين البيئية والقدرات المؤسسية والإدارية في قطاع المياه.

22- ويكمل مؤشر نوع المعالجة المعلومات التي يعطيها مؤشر المعالجة، إذ يميّز بين المستويات المختلفة لمعالجة المياه العادمة، ويوضح مستوى الخطر المتبقي على البيئة جراء إعادة استخدام المياه العادمة أو تصريفها. ولتجنب الصعوبة في تحديد مستوى المعالجة باستخدام حدود تركيز النفايات والفضلات، يقيس المؤشر مستوى المعالجة بطرق كمية، بالاستناد إلى مستويات موحدة لمعالجة المياه العادمة، وهي مستوى المعالجة الأول (أي المعالجة الطبيعية)، والثاني (أي الطبيعية والبيولوجية)، والثالث (أي المعالجة الطبيعية والبيولوجية والكيميائية). ونظراً إلى اختلاف الظروف الاقتصادية والبيئية بين البلدان العربية، تختلف

مستويات الارتباط بمحطات معالجة المياه العادمة ومستويات المعالجة كثيراً بين بلد وآخر. فكثيراً ما تقتصر تغطية شبكات المجاري ومعالجة المياه العادمة على المدن الرئيسية. وقد أنشئت محطات للمعالجة الثانية والثالثة في المدن الكبرى في بعض البلدان، بينما تستخدم في بلدان أخرى منشآت لصرف المياه العادمة في الموقع نفسه، أبرزها الصهاريج وبرك التعفين. ومع أن محطات المعالجة المنشأة في بعض البلدان مصممة لتنتج فضلات من مستوى المعالجة الثانية، يؤدي النمو السكاني السريع والتأخر في تأمين الأموال اللازمة لإنشاءات جديدة، إلى إجهاد هذه المحطات، فتننتج فضلات من النوعية المتدنية.

23- ويهدف مؤشر إعادة الاستخدام إلى قياس كمية المياه العادمة المعالجة التي يعاد استخدامها لأغراض مختلفة. ولضمان حماية البيئة، من الأهمية توضيح حجم المياه التي يعاد استخدامها حسب غرض الاستخدام. ونظراً إلى ارتفاع تكاليف البنية التحتية اللازمة لتجميع المياه العادمة ومعالجتها، تعتمد البلدان عادة نهجاً على مراحل في معالجة المياه العادمة، يبدأ بخزانات التجميع، ثم ينتقل، بعد تأمين الأموال اللازمة، إلى منشآت المعالجة. وفي بعض الحالات، تلاحظ مشاريع بناء شبكات المجاري نوعاً من المعالجة للمياه العادمة. وقد يزداد أحياناً النقص في التمويل المخصص لمشاريع المياه والمياه العادمة، وهذا ينعكس على سياسات حماية البيئة. ومع أن بلداناً عديدة تحظر استخدام المياه العادمة غير المعالجة أو تفرض ضوابط على المياه العادمة المعالجة، كثيراً ما تنتهك هذه الضوابط ولا سيما في قطاع الري. ومع أهمية هذا المؤشر في تأمين معلومات عن الأثر المحتمل لتصريف المياه العادمة على البيئة، يوضح أيضاً إمكانية الاعتماد على المياه العادمة المعالجة كمصدر للمياه، يجب أن يُدرج في إطار الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ولا سيما في المنطقة العربية التي تعاني من شح في المياه.

24- ويهدف مؤشر نوع إعادة الاستخدام إلى كشف وجهة المياه المنزلية العادمة بعد تجميعها. وتستخدم المياه العادمة المجمعة، سواء أكانت خاضعة للمعالجة أم لا، لأغراض عديدة، أبرزها الري. ويشمل المؤشر مختلف الاستخدامات الممكنة للمياه العادمة، ومنها الصرف المتعمد وغير المتعمد في المياه الجوفية، والاستخدام المنزلي، وغيرها من الاستخدامات الأخرى. وبتوضيح أنواع استخدام المياه العادمة المجمعة وطريقة صرفها، يساعد هذا المؤشر المعنيين بالتخطيط وبتخاذ القرار على تحديد أولويات الاستثمار على أساس السياسات والاستراتيجيات البيئية. ولا بدّ من التذكير بأن المياه العادمة المعالجة يمكن أن تكون في حالات كثيرة مصدراً هاماً يمكن الاعتماد عليه، في ميزانية المياه، لسد بعض من الطلب المتزايد على المياه لأغراض الري والصناعة، وتخفيف الضغط المتزايد عن موارد المياه العذبة التي تتحوّل إلى مورد نادر. وتفاوت القدرات الفنية والإدارية في مجال إعادة استخدام المياه العادمة بين البلدان العربية، حيث تتميز الأردن وتونس وبلدان مجلس التعاون الخليجي. وتطغى إعادة استخدام المياه غير المعالجة في الري على الاستخدامات الأخرى، حيث يؤدي غياب الرصد الدقيق إلى عدم التقيد بالضوابط التي تحدّد استخدام المياه غير المعالجة حسب نوع المحاصيل.

25- ويقاس مؤشر تركيبية التعرفة نسبة السكان الموصولين إلى شبكة المجاري ويدفعون لقاء هذه الخدمة إما تعرفة مقطوعة أو حسب حجم المياه المستهلكة. والتعرفة المقطوعة لا تعطي حوافز كافية لتوفير المياه، وتؤدي بالتالي إلى زيادة حجم المياه العادمة في المنازل. وإضافة إلى ما تسببه التعرفة المقطوعة من إجهاد للموارد المائية الشحيحة، فهي تؤدي إلى زيادة حجم المياه العادمة مما يستلزم مزيداً من التمويل لبناء البنى التحتية، وتسبب مزيداً من التلوث والضرر على البيئة.

26- ويوضح مؤشر تيسر الكلفة قدرة الأسرة المعيشية المتوسطة الحال على الاستفادة من خدمات المياه العادمة، وتقاس هذه القدرة بمجموع كلفة الخدمة كنسبة مئوية من دخل الأسرة الشهري (بالاستناد إلى المسح الوطني للأسر المعيشية). وعند جمع بيانات الدخل مع بيانات التعرف، تتكوّن صورة واضحة عن العبء المالي الذي يترتب على الأسرة المعيشية. ويبين المؤشر مدى تيسر كلفة الحد الأدنى من خدمات الصرف الصحي، ولا سيما لأشد الفئات فقراً في المجتمع. والمقارنة بين المعايير الدولية والكلفة الفعلية لخدمات الصرف الصحي تظهر مدى ارتفاع الكلفة أو تيسرها. وتيسر الكلفة موضوع بالغ الأهمية، ولا سيما للتوفيق بين تزويد الفئات الفقيرة من المجتمع بخدمات الصرف الصحي وضرورة استعادة التكلفة لاستمرار الخدمة.

باء- الأهداف

27- الهدف المباشر من المشروع هو وضع آلية مؤسسية لرصد ومتابعة التقدّم في الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية، وذلك انطلاقاً من ظروف المنطقة، وسعيًا إلى بناء مخزون معرفي يؤمن بيانات موثوقة، ومعلومات وافية، وتحليلات موضوعية عن المستوى والنوعية في الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي.

28- والمعلومات التي يؤمنها هذا المخزون المعرفي يمكن أن تسهم في توجيه عملية صنع القرار بشأن الحاجات التي يجب تلبيتها، والأولويات التي يجب العمل بها، والأهداف التي يجب تحقيقها، في إطار العمل على ضمان حق الإنسان في إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية. ومن شأن نتائج هذا المشروع أيضاً أن تسهم في توجيه المناقشات الجارية حول السياسات والخطط بهدف العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية بثُج تراعي الاحتياجات والظروف الإقليمية في فترة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية.

29- ومشروع مبادرة MDG+ الذي تموله الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، هو الأداة التنفيذية لهذه المبادرة، التي اعتمدها وأقرها المجلس الوزاري العربي للمياه. وهكذا يكون هدف المشروع التوصل بحلول عام 2015 إلى سياسة للمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية تسترشد ببيانات موثوقة، ومعلومات وافية، وتحليلات موثوقة، وتستند إلى مجموعة المؤشرات الخاصة بالمنطقة والتي أقرتها الحكومات العربية.

جيم- الإنجازات المتوقعة

30- يقصد لهذا المشروع أن يحقق هدفه المباشر والهدف الإنمائي من خلال الإنجازات المتوقعة التالية:

(أ) تحسين القدرة الوطنية والإقليمية في مجال جمع البيانات وإدارتها ورصدها، لتكوين مؤشرات MDG+ المعنية بإمدادات المياه والصرف الصحي، وذلك من خلال ثلاثة عناصر:

(1) عنصر مؤسسي يشمل ما يلي:

- أ- تعيين جهة للتنسيق تتولى رئاسة فريق الرصد في كل بلد؛
- ب- تشكيل فريق للرصد في كل بلد؛
- ج- تعيين نائب رئيسي لفريق الرصد يكون ممثلاً للجمعية العربية لمراقب المياه؛
- د- تعيين مجلس استشاري لمتابعة تنفيذ المشروع.

(2) عنصر التدريب ويشمل ما يلي:

- أ- وضع منهجيات لجمع البيانات وإدارتها وتحليلها؛
- ب- إعداد مواد للتدريب؛
- ج- تنظيم ورشات عمل للتنسيق والتدريب والمتابعة على المستوى الإقليمي.

(3) عنصر المساعدة الفنية ويشمل ما يلي:

- أ- تقديم الخدمات الاستشارية والدعم الفني لفرق الرصد في البلدان؛
- ب- تقديم التدريب الميداني من خلال المبادلات بين البلدان.

(ب) إنشاء قاعدة لإدارة البيانات تكون بمثابة أداة موثوقة لإدارة البيانات المجموعة ودعم تقديم التقارير الدورية حول التقدم في الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي وحول نوعية الخدمة؛

(ج) تزويد برنامج الرصد الإقليمي بطابع مؤسسي يؤهله للمساهمة في توجيه عمله عن طريق آلية للرصد تنفذ على المستويين الوطني والإقليمي وتتخذ طابعاً رسمياً، إذ تقدم عنها تقارير مرحلية نصف سنوية إلى المجلس الوزاري العربي للمياه؛

(د) تشجيع الحوار من خلال سلسلة من الاجتماعات تشارك فيها جميع الجهات المعنية، وتشارك في مناقشة صيغة مؤشرات MDG+ ومكوناتها انطلاقاً من ظروف المنطقة العربية، وكل هذه المناقشات تشكل مساهمة في المناقشات الجارية حول السياسة العامة العالمية وفي صياغة الأهداف الإنمائية لما بعد عام 2015 واعتمادها. وفي هذا السياق، سيجري تنفيذ الأنشطة التالية:

(1) تنظيم حلقة دراسية إقليمية لمناقشة الدروس المكتسبة وتبادل الخبرات حول مؤشرات MDG+ والنتائج الأولية مع مجموعة من أعضاء فرق الرصد والجهات الإقليمية المعنية بجمع المعلومات اللازمة للمؤشرات الإضافية وتجهيزها؛

(2) إعداد أوراق موجزة عن مبادرة MDG+ وتوزيعها في المنتديات الوطنية والإقليمية والدولية؛

(3) تنظيم اجتماع فريق خبراء لمناقشة مؤشرات MDG+ ونتائجها والدروس المكتسبة من تطبيقها؛

(4) تنظيم اجتماع رفيع المستوى حول مؤشرات MDG+ في إطار فترة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية، يشارك فيه ممثلون عن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني من المعنيين بالمياه في إطار الأهداف الإنمائية وفترة ما بعد عام 2015. وهدف الاجتماع هو تبادل الخبرات واستعراض الدروس المكتسبة للتداول في التوصيات والمقترحات على صعيد السياسة العامة لإطار عمل ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الإمداد بالمياه والصرف الصحي، وذلك بالاستناد إلى نتائج اجتماع فريق الخبراء، ودعم الآليات المؤسسية لضمان استدامة الآلية الإقليمية لتنفيذ مبادرة MDG+ ما بعد تنفيذ المشروع.

-12-

دال- النتائج المتوقعة

31- من المتوقع أن يساعد المشروع في تعزيز قدرة الأطراف المعنية على الإحاطة بواقع الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية، وتقييم هذا الواقع بالاستناد إلى مجموعة من المؤشرات الخاصة بالمنطقة. ومن النواتج المتوقعة لهذا المشروع:

(أ) صدور تقريرين على المستوى الإقليمي لرصد مؤشرات MDG+ تحت إشراف المجلس الوزاري العربي للمياه في عامي 2013 و2015، باللغتين العربية والإنكليزية وبالطباعة العادية والنشر الإلكتروني. وفي نهج مماثل للنهج المعتمد في إطار برنامج الرصد المشترك، تعرض المؤشرات الأساسية والإضافية على شكل مجاميع لكل بلد، إضافة إلى أرقام مفصلة لكل من المناطق الحضرية والريفية؛

(ب) تقديم ثمانية تقارير مرحلية عن مبادرة MDG+ إلى المجلس الوزاري العربي للمياه والهيئات التابعة له خلال فترة تنفيذ المشروع، لإطلاع الحكومات على مستوى التنفيذ. اثنان منها هما التقريران الإقليميان المشار إليهما آنفاً؛

(ج) إنشاء فرق رصد وطنية مع قاعدة إقليمية لتجميع البيانات وحساب المؤشرات والمساهمة في التقارير الوطنية والإقليمية عن مؤشرات MDG+ خلال فترة تنفيذ المشروع وفيما بعدها؛

(د) إنشاء وحدة لمبادرة MDG+ ضمن الجمعية العربية لمرافق المياه تكون مسؤولة عن تقديم المساعدة الفنية والتنسيق بين الأطراف المعنية لتنفيذ القاعدة الإقليمية لإدارة البيانات، وإعداد التقريرين الإقليميين، والعمل على استدامة المبادرة بعد انتهاء المشروع؛

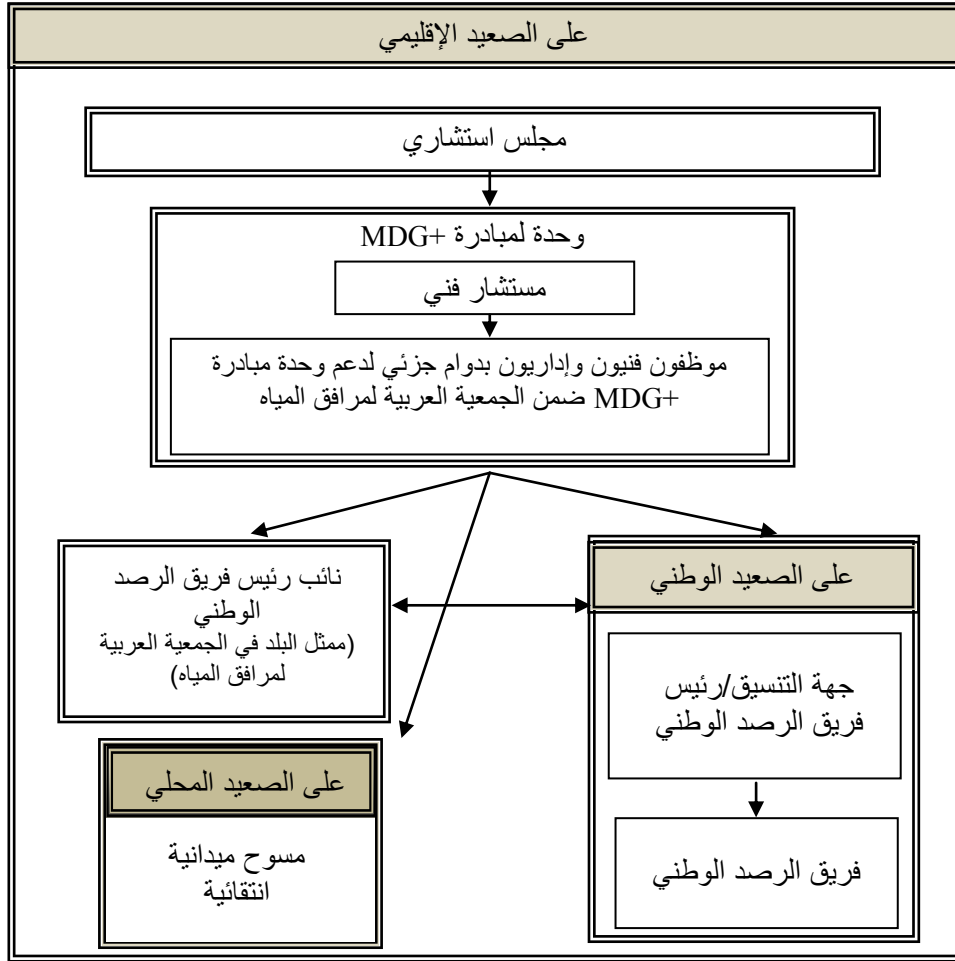
(هـ) إطلاق موقع على شبكة الإنترنت وإصدار منشور باللغتين العربية والإنكليزية؛

(و) صدور قرارات وزارية عن الحكومات تؤيد المشروع وتقر بنتائجه.

هاء- نظم إدارة البيانات

32- يتولى نظام إدارة البيانات إجراء مسح ميدانية للتحقق من بعض البيانات على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية. ويتضمن التقرير رسماً لنظام إدارة البيانات.

الهيكل المؤسسي لنظام إدارة البيانات



1- على الصعيد الوطني

33- نص قرار المجلس الوزاري العربي للمياه على أن يعيّن كل بلد عربي جهة تتولى التنسيق والمتابعة في تنفيذ المشروع على الصعيد الوطني. وتتولى جهة التنسيق مهام رئاسة فريق الرصد الوطني وتكون مسؤولة عن جمع المؤشرات اللازمة لبرنامج الرصد الإقليمي على مستوى البلد، وإتمام نموذج الاستبيان الخاص بمؤشرات MDG+.

34- ويتولى ممثل كل بلد في الجمعية العربية لمرافق المياه مهام نائب رئيس فريق الرصد الوطني. وتساعد الجمعية العربية لمرافق المياه، من خلال الوحدة الخاصة بمبادرة MDG+، في تحديد ممثلي مرافق المياه لمنصب نيابة رئيس فريق الرصد الوطني في كل من البلدان الأعضاء في الإسكوا وغير الأعضاء في الجمعية العربية لمرافق المياه، وذلك بالتشاور مع جهة التنسيق على المستوى الوطني. ويصدق على قرار التعيين مجلس إدارة الجمعية.

35- ومن الضروري أن تضيف فرق الرصد الوطنية على برنامج الرصد طابعاً مؤسسياً على المستوى الوطني لضمان التنسيق والتعاون بين الوكالات في إطار اجتماعات منتظمة، والتشارك في إتمام نموذج الاستبيان الخاص بمؤشرات MDG+.

2- على الصعيد الإقليمي

36- سينشأ مجلس استشاري يضم ممثلين عن المؤسسات المذكورة في قرارات المجلس الوزاري العربي للمياه والمعنية بمبادرة MDG+، وتحديداً جامعة الدول العربية، والإسكوا، والجمعية العربية لمراقف المياه، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، والمجلس العربي للمياه، والشبكة العربية للبيئة والتنمية، ومنظمة الصحة العالمية. ويتولى المجلس الاستشاري دعم عملية جمع المعلومات وتجهيزها ونشرها حول مؤشرات MDG+ ونتائجها ومناقشة الخطة الاستراتيجية للتوعية بنتائج المبادرة وتعميم الدروس المكتسبة. ويعقد المجلس الاستشاري اجتماعات منتظمة على هامش اجتماعات اللجنة الاستشارية العلمية والفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه.

37- وستنشأ على المستوى الإقليمي وحدة خاصة بمؤشرات MDG+ تكون جزءاً من الهيكل التنظيمي للجمعية العربية لمراقف المياه. ويضم الجهاز العامل في الوحدة:

(أ) مستشار فني تابع للجمعية العربية لمراقف المياه وينتقل الدعم من الإسكوا بشأن المسائل الفنية؛

(ب) موظفون فنيون وإداريون يعملون بدوام جزئي لصالح الوحدة في عمان (اختصاصي في تكنولوجيا المعلومات، وأمين سر، وموظف شؤون مالية/مشتريات) تابعون للمستشار الفني.

38- وتتولى الوحدة الخاصة بمؤشرات MDG+ المسؤوليات التالية:

(أ) التنسيق والاتصال مع فرق الرصد الوطنية، وجمع نماذج الاستبيان والمسوح الميدانية وتحليلها، بدعم فني من الإسكوا؛

(ب) تقديم المساعدة الفنية لفرق التنسيق الوطنية؛

(ج) إنشاء القاعدة الإقليمية لإدارة البيانات وتشغيلها والإشراف عليها؛

(د) إعداد التقارير المنتظمة عن مؤشرات MDG+ بالصيغة المطبوعة والإلكترونية وباللغتين العربية والإنكليزية على أساس المعلومات الكمية والنوعية بدعم فني من الإسكوا؛

(هـ) المساعدة في تقديم التقارير المرحلية إلى المجلس الوزاري العربي للمياه والهيئات التابعة له والمساعدة في نشر المعلومات عن المبادرة وعن نتائجها في المنتديات الوطنية والإقليمية والعالمية؛

(و) ضمان استدامة المبادرة إلى ما بعد عام 2015، أي بعد تاريخ انتهاء المشروع. وتعمل الوحدة الخاصة بمبادرة MDG+ على إعداد خطة للتمويل ومقترحات لتنفيذ المبادرة، وذلك بالتشاور مع الجهات المعنية

والجهات المانحة التي يمكن أن يكون لديها اهتمام بدعم جمع واستخدام بيانات مؤشرات MDG+ في إطار التخطيط الإنمائي ورصد الأهداف الإنمائية حسب خصوصيات المنطقة في قطاع المياه بعد عام 2015. ويقدم المجلس الاستشاري للمشروع المساعدة للوحدة لهذه الغاية.

3- مسوح التحقق الميدانية

39- البيانات الرسمية التي تستمد من نماذج الاستثمارات الخاصة بمؤشرات MDG+ التي ستملأها فرق الرصد الوطنية ستتستكمل بمسوح ميدانية تُجرى في مجالات معيّنة في بعض البلدان. وتستخلص من هذه المسوح الميدانية وقائع معيّنة تقارن بها وتحلل على أساسها البيانات الرسمية الواردة من الحكومات. وتنفذ المسوح الميدانية في أربعة إلى ستة بلدان فقط يختارها المجلس الاستشاري بالتشاور مع جهات التنسيق الوطنية. ويدعى أعضاء المجلس الاستشاري وعدد من المؤسسات المعيّنة إلى إجراء المسوح الميدانية بالاتصال مع مؤسسات ومنظمات غير حكومية محلية ضمن مجتمعات معيّنة، أو تكلف بإجراء هذه المسوح جهات شريكة معيّنة.

واو- ملخص عن التقدّم في تنفيذ المشروع

40- عُقد في عام 2011 اتفاق تمويل تنفيذ مبادرة MDG+ مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. ووضعت نموذج الاستبيان في صيغته النهائية ووافق عليه المجلس الوزاري العربي للمياه. ووقعت الإسكوا مذكرة تفاهم مع الجمعية العربية لمرافق المياه حول التشارك في تنفيذ المشروع، على أساس أن تباشر الجمعية بإنشاء الوحدة الخاصة بالمبادرة وتوظيف المستشار الفني. وقد عيّنت 12 بلداً عربياً جهات للتنسيق عملاً بما أكد عليه المجلس الوزاري العربي للمياه في قراراتين متتاليتين. وهذه البلدان هي الأردن والبحرين وتونس والجزائر والعراق وعمان وفلسطين وقطر والكويت واليمن.

ثالثاً- الخطوات المقبلة

41- ومع تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المبادرة، يستحسن أن تشارك فيها جميع البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية لتشمل المنطقة بأكملها. ونظراً إلى ضيق وقت المشروع المزمع تنفيذه ضمن الإنجازات المتوقعة، يمكن بدء مرحلة التنفيذ مع البلدان الإثني عشر التي عيّنت جهات مسؤولة عن التنسيق. وستواصل الجهود لإشراك البلدان العربية الأخرى. وستدخل البلدان المتبقية في المشروع ما إن تعيّنت جهات التنسيق التي يعتبر عملها أساسياً للمشروع على المستوى الوطني. وتوظيف مستشار فني خاص لمبادرة MDG+ ضمن الجمعية العربية لمرافق المياه هو الخطوة الأولى نحو إعطاء الطابع المؤسسي لوحدة المبادرة ولبرنامج الرصد. وفي غضون الأشهر المقبلة، سيجري الانتهاء من العمل على دليل خاص وسُعد ورشة عمل لتدريب جهات التنسيق من البلدان والأعضاء الرئيسيين في فرق الرصد. وحسب الجدول الزمني للمشروع، يُتوقع تقديم أول تقرير إقليمي عن المبادرة في عام 2013. ومع التزام الجهات الوطنية المسؤولة عن التنسيق وفرق الرصد وبتوفير المساعدة الفنية الكافية من الجمعية العربية لمرافق المياه والإسكوا، سيكون بالإمكان إنجاز التقرير ضمن المهلة المحددة في عام 2013.

42- ويُطلب إلى لجنة الموارد المائية أن تعتمد في دورتها العاشرة توصية تدعم فيها قرارات المجلس الوزاري العربي للمياه بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وتدعو البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى بذل الجهود

-16-

اللازمة لتحقيق أهداف مبادرة MDG+. ويُرجى من وزارات الموارد المائية في البلدان الأعضاء في الإسكوا التي لم تعيّن بعد جهات للتنسيق أن تبادر إلى القيام بذلك في أسرع وقت ممكن حتى يشمل المشروع جميع البلدان. كما يُطلب إلى السلطات المسؤولة عن المياه أن تقدّم الدعم إلى جهات التنسيق وفرق الرصد في البلدان وأن تخصص لها الموارد المالية الكافية لضمان جمع البيانات الوافية والموثوقة وتجهيزها وتحليلها على المستوى الوطني. ويُطلب إلى الجهات المسؤولة عن تنفيذ المشروع، ولا سيما الإسكوا والجمعية العربية لمرافق المياه الإسراع في إعداد الدليل وعقد ورشات العمل للتدريب وتقديم الدعم والمساعدة الكافية لفرق الرصد الوطنية.
